S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/587
17 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة**

أتشرف، بناء على تعليمات من حكومتي، بأن أحيل إلى كريم عنايتكم، رسالة موجهة من سعادة السيد/علي عثمان محمد طه، وزير خارجية جمهورية السودان، ردا على الرسالة الموجهة إلى سعادتكم، في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، من وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بشأن العدوان العسكري المصري على منطقة حلايب السودانية.

وسأكون ممتنا لو عملتم سعادتكم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي محمد عثمان ياسين
الممثل الدائم

170795 170795 95-21332

المرفق

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة إلى رئيـــــس
مجلس الأمن من وزير خارجية السودان

أشير إلى رسالة وزير خارجية مصر إلى سيادتكم بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن العدوان المصري على أرض حلايب السودانية، وما ساقه من مزاعم وادعاءات وافتراءات بشأن ما زعمت الرسالة بأنه مخالف للحقيقة والثوابت التاريخية. إذ احتوت الرسالة على العديد من التناقضات وافتقدت إلى الموضوعية وتجنب الرد المباشر على الرسالتين السودانيتين المشار إليهما.

كما هو واضح فإن الرسالة قد جنحت لاستخدام لغة الإثارة وترديد مزاعم ظلت حكومة مصر ترددها ضد السودان وهي مزاعم لا يسندها واقع ولا دليل بل هدفت إلى تأليب دول الجوار والمنطقة في الوقت الذي يعلم فيه المجتمع الدولي أن العنف الذي تشهده مصر يتصل بقضايا داخلية والرسالة المصرية أرادت لفت أنظار المجتمع الدولي عن تلك الحقائق بتوجيه اتهامات جائرة ضد السودان بالوقوف وراء أعمال العنف، وليس مقتل الرئيس المصري السابق ورئيس البرلمان المصري السابق ببعيد عن الأذهان ويقف شاهدا على ما ذكرنا من أن سجل التاريخ المصري الحديث يحفل بسلسلة من أحداث العنف الداخلي.

وأرجو أن أنقل أدناه لمجلسكم الموقر، الحقائق الموجزة التالية:

١ - لقد تعدلت اتفاقية عام ١٨٩٩م الموقعة بين الطرفين في عام ١٩٠٢م و ١٩٠٧م وقد نص التعديلان على سيادة حكومة السودان على أراضي ومنطقة حلايب، حيث ظلت منذ ذلك الحين، تحت السيادة السودانية المطلقة، وقد شارك سكان منطقة حلايب بوصفهم مواطنين سودانين في الانتخابات البرلمانية السودانية الأولى التي جرت عام ١٩٥٣م والانتخابات البرلمانية اللاحقة، ولم يحدث قط أن شاركوا في أية انتخابات مصرية والشواهد والوقائع التي تؤكد السيادة السودانية على منطقة حلايب كثيرة ولسنا بصدد ذكرها في هذا المقام. فالمساعي المصرية التي ترمي إلى التغيير الديمغرافي في المنطقة وتهجير السكان وفرض سياسة الأمر الواقع، لا تكسبها سيادة قانونية أو تاريخية على هذه الأرض السودانية. خاصة بعد التاريخ الحاسم لنشوء النزاع في هذه المنطقة.

٢ - إن التحرشات المصرية وحشودها العسكرية على الأراضي السودانية في منطقة حلايب أصبحت سمة ونهجا للسلوك المصري في تناوله للمسألة كلما توترت العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد جربتها مصر قبل ذلك في عام ١٩٥٨م مما حدا بالسودان إلى رفع الأمر إلى مجلسكم الموقر بموجب مذكرته المؤرخة في

٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٨م والتي تناولها المجلس في جلسته رقم ٨١٢ في تمام الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٨م.

٣ - إن حرص حكومة السودان المتصل على مخاطبة مجلسكم الموقر مرده إلى إحاطة المجلس علما بما تقوم به السلطات المصرية من اعتداءات غير مبررة وغير مسؤولة، تهدف إلى اقتطاع جزء من الأرض السودانية طمعا في ثرواتها وبهدف فتح جبهة جديدة لجر السودان إلى مواجهات عسكرية من شأنها تهديد استقرار وأمن وسلامة المنطقة.

٤ - لقد حرصت حكومة السودان على رصد وتقديم وقائع محددة تؤكد العدوان المصري المتصل على الأراضي السودانية، بيد أن الجانب المصري تفادى تناول القضية الأساسية المتعلقة باعتداءاته المتكررة بل انحرف إلى سرد مهاترات لا يملك لها دليلا. بل أن الزعم الجائر بأن السودان يمس ممتلكات البعثة المصرية لم يكن إلا تمهيدا للاعتداء الغاشم، في السادس عشر من يوليو الجاري، من قبل الأجهزة المصرية على أربعة من الدبلوماسيين السودانيين بسفارة السودان في القاهرة وقد سبب لهم أذى جسمانيا جسيما الأمر الذي يشكل خرقا لكافة الاتفاقات والنظم والممارسات الدولية المتفق عليها، لا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في فيينا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٦١ وقرار الجمعية العامة رقم ١٥٤/٤٢ وقرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٤٩.

إن الحرص على التفاوض الثنائي الذي تدعيه حكومة مصر، يناقضه الواقع وسلوك الحكومة المصرية ويتعارض مع دعوة السودان المتكررة للجانب المصري لاستئناف عمل اللجنة المشتركة المعنية بقضية حلايب إذ ظل الجانب المصري يتنصل ويسوف، في الوقت الذي يكرس فيه اعتداءاته على منطقة حلايب السودانية.

إن حكومة السودان وبالرغم من قناعتها أن مثلث حلايب أرض سودانية من الناحية القانونية والتاريخية إلا أنها تجدد التزامها واستعدادها لقبول مبدأ التوفيق أو التحكيم الدولي أو المقاضاة أمام محكمة العدل الدولية في النزاع حول حلايب، لتطلب إلى المجلس الموقر، أن يلزم مصر بقبول مبدأ التحكيم الدولي بشأن هذا النزاع وأن يلزمها أيضا بالآتي:

(أ) بوقف التحرشات العسكرية على الأراضي السودانية.

(ب) الانسحاب المصري الكامل من منطقة حلايب السودانية، وتقديم التعويضات اللازمة لأسر ضحايا العدوان المصري.

(ج) الكف عن سياسة فرض الأمر الواقع وتهجير السكان السودانيين من المنطقة.

(د) الكف عن سياسة الحصار المفروض على المواطنين في المنطقة والسماح بدخول الماء والغذاء لهم وتحميل مصر مسؤولية ما قد يحدث لهم في حالة عدم دخول الماء والغذاء.

إن السودان إيمانا منه بحسن علاقاته مع جيرانه وانطلاقا من مبادئه الراسخة، والتزاما بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ليجدد حرصه الدائم على أن يسود الأمن والسلام والاستقرار المنطقة كلها.

(توقيع) علي عثمان محمد طه
وزير الخارجية

- - - - -